دراســـــة تحليلية لظاهـــــــرة التضخم في الاقتصاد الليبـــــي خلال الفترة (2011-2024م)

د. سالم أبوعجيلة عمـــر*
كلية الاقتصاد بالعجيلات، جامعة الزاوية، ليبيا
S.abogela@zu.edu.Ly
تاريخ الارسال 2025/11/14م تاريخ القبول 2026/1/22م

An analytical study of the inflation phenomenon in the Libyan economy during the period (2011-2024)

*Dr: Salem abogela Omar
Faculty of Economics Al-Ajeelat, University of Al-Zawiya

Study Summary:
This study aims to analyze the phenomenon of inflation in the Libyan economy during the period (2011-2024), a period characterized by political, security, and economic fluctuations that directly affected price levels, purchasing power, and various economic activities. The study relied on an analysis of the overall annual inflation rates in Libya during the study period and concluded that these rates were highly volatile, influenced by political and security events, internal crises, and structural imbalances in the rates and output of the local economy, which is dependent on oil and affected by fluctuations in global oil prices. The highest rate was recorded in 2016 at (25.9%), while the lowest rate was recorded in 2019 at (2.2%). In light of the results, the study presented a set of recommendations to address the phenomenon of inflation, the most important of which are working to reduce inflation through monetary reforms, developing plans and strategies for restructuring the Libyan economy, working on fiscal and structural diversification of the state's sources of national income instead of relying on a single source of income, focusing economic policy on removing supply-side obstacles, and addressing economic conditions in a positive direction Balanced Economic Structure.
Keywords: inflation phenomenon, economy of Libya.

الملخـــــــص:
تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011–2024م)، وهي فترة اتسمت بتقلبات سياسية وأمنية واقتصادية، أثرت

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

بصورة مباشرة على مستويات الأسعار، والقوة الشرائية، والأنشطة الاقتصادية المختلفة، واعتمدت هذه الدراسة على تحليل معدلات التضخم السنوي العام في ليبيا خلال فترة الدراسة، وخلصت هذه الدراسة إلى أن معدلات التضخم السنوي العام في ليبيا اتسمت بالتذبذب الشديد، إذ تأثرت بالأحداث السياسية والأمنية والأزمات الداخلية، والاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد المحلي المعتمد على النفط وتأثره بتقلبات أسعاره العالمية، وكانت معدلات التضخم قد سجلت أعلى معدل لها عام 2016م إذ بلغ (25.9%)، بينما سجل أدنى معدل لها عام 2019م بلغ (2.2%)، وفي ضوء النتائج قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات لمعالجة ظاهرة التضخم، أهمها العمل على الحد من ظاهرة التضخم عبر إصلاحات نقدية ومالية وهيكلية، بوضع خطط واستراتيجيات لإعادة هيكلة الاقتصاد الليبي، والعمل على تنويع مصادر الدخل القومي للدولة، بدلاً من الاعتماد على مصدر وحيد للدخل، والعمل على تركيز السياسة الاقتصادية لإزالة الصعوبات التي تواجه العرض، ومعالجة الأوضاع الاقتصادية باتجاه هيكلية اقتصادية متوازنة.

الكلمات المفتاحية : ظاهـــــــرة التضخم ، الاقتصاد الليبـــــي

أولاً ــ الإطار العام للدراسة:

المقدمة:

يعد التضخم من أهم المتغيرات الكلية التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي ورفاهية الأفراد، حيث يعد مؤشراً أساسياً في تحليل الاستقرار الاقتصادي، فهو يعكس التغيرات في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، كما يؤثر بشكل مباشر على القدرة الشرائية وسياسة الأسعار ومستوى المعيشة، فهو يقيس الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، وتراجع القدرة الشرائية للنقود، وقد شهدت ليبيا منذ عام 2011م حروب وأحداث سياسية وأمنية، أدت إلى اضطراب اقتصادي واسع أنعكس بشكل مباشر على معدلات التضخم خلال فترة الدراسة، وقد ازداد أهمية دراسة التضخم في ليبيا خصوصاً بعد عام 2011م، حيث شهد الاقتصاد الليبي اضطرابات حادة ساهمت في اختلالات كبيرة على مستوى العرض والطلب، وارتفاع الأسعار بصورة غير مسبوقة، مما أدى لارتفاع معدل التضخم العام وارتفاع الرقم القياسي العام للأسعار المستهلك.

ويمثل التضخم انعكاساً لخلل في الدورة الاقتصادية، ينشأ غالباً عن فائض الطلب مقابل محدودية العرض، أو نتيجة ضغوط تكاليف الإنتاج، أو بسبب مصادر خارجية مرتبطة بالأسواق العالمية، وفي الحالة ليبيا تتداخل هذه العوامل بشكل معقد نتيجة

هشاشة البنية الاقتصادية، والاعتماد على النفط كمصدر أساسي للدخل، وتراجع القدرة الإنتاجية للقطاعات الأخرى، وانخفاض القوة الشرائية للدينار الليبي.

مشكلة الدراســـــة:

تتمثل مشكلة الدراسة في تحليل معدلات التضخم في ليبيا خلال الفترة (2011–2024م)، وفهم الأسباب الكامنة وراءه في ظل بيئة سياسية واقتصادية غير مستقرة، وانعكاساته على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وتتلخص مشكلة الدراسة في معرفة ظاهرة التضخم، ومدى تأثير ظاهرة التضخم على الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة؟.

فرضيات الدراسة:

تفترض الدراسة أن لظاهرة التضخم تأثيراً سلبياً واسع النطاق على الاقتصاد الليبي، وأن جذورها ترتبط بعوامل داخلية وخارجية، أهمها الظروف الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد، والاختلالات الهيكلية والاعتماد على النفط كمصدر أساسي للدخل والتمويل بالعجز في كثير من الأحيان.

إن ظاهرة التضخم في الاقتصاد لم تعد ظاهرة؛ بل مشكلة مؤكدة تؤرق بال الاقتصاديين والسياسيين وصانعي القرار، لذا تحتاج إلى دراسة عميقة، من خلال الأسباب والظواهر التي تنطبق على الاقتصاديات المختلفة، ومن ثم محاولة وضع حلول جذرية لها، وتتمثل فرضية الدراسة في: أن الاقتصاد الليبي يتميز بمعدلات تضخم مرتفعة خلال فترة الدراسة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي، وأسبابها، وتحليل معدلاتها ومدى تأثيرها على الاقتصاد الليبي، وكيف يتم معالجتها في ظل الأوضاع الاقتصادية والسياسية الراهنة خلال فترة الدراسة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الحاجة إلى فهم ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي، ومعرفة معدلاتها خلال فترة الدراسة، ومعرفة الآثار المترتبة على هذه الظاهرة والسياسات المتبعة لمعالجتها.

حدود الدراسة:

حددت الدراسة في إطار مكاني وزمني، فالإطار المكاني تم حصر الدراسة في دراسة وتحليل ظاهرة التضخم في ليبيا، ومعرفة معدلات التضخم نتيجة للأحداث

السياسية والأمنية والاقتصادية التي مرت بها البلاد منذ سنة 2011م، أما الإطار الزمني فقد انحصرت الدراسة في الفترة (2011-2024م).

منهجية الدّراسة:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي في الجانب النظري، وذلك من خلال التطرق إلى الأدبيات النظرية المتعلقة بالدراسة، أما الجانب التطبيقي أستخدم المنهج التحليلي لبيانات التضخم في ليبيا خلال فترة الدراسة.

ثانياً ــ مفهوم التضخـــــم:

يُعد التضخم من أكثر الاصطلاحات الاقتصادية شُيوعاً، وعلى الأخص منذ قيام الحرب العالمية الثانيـــــة حتى الآن، غير أنه بالرغم من شيوع استخدام هذا الاصطلاح، فانه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تحديد ماهيته، ويرجع انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم، إلى إن الاصطلاح يستخدم لوصف عدد من العمليات أو الحالات المختلفة، منها الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وارتفاع الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور والأرباح، وارتفاع التكاليف، الزيادة في عرض النقود، الإفراط في خلق الأرصدة النقدية. وليس من الضروري أن تتحرك هذه الظواهر المختلفة في اتجاه واحد وفي وقت واحد، أي أنها يمكن أن يطلق على كل منها التضخم، فهي ظواهر مستقلة عن بعضها إلى حد ما، وهذا الاستقلال هو الذي يثير الارتباك بشأن تحديد مفهوم التضخم[1].

ويمكننا أن نستخدم العملية الأولى أو الحالة الأولى لتعريف مفهوم التضخم، وهو إن التضخم هو حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض، ويتميز هذا التعريف بما يلي :

1- إن التضخم حركة أو عملية ديناميكية، يمكن الوقوف عليها خلال فترة تكون طويلة.

2- إنه حركة أسعار، وبذلك نرفض أي تعريف يستند على خلق النقود، لأن الظاهرة الأساسية للتضخم هي ارتفاع الأسعار، وان إصدار النقود الجديدة بأي صورة قد يلعب دوراً سببياً.

3- إن حركة الأسعار تتصف بالاستمرار والدوام الذاتي، أي أن التضخم يكون في صورته الصريحة، ارتفاعاً متواصلاً في الأسعار تنتشر داخل الاقتصاد القومي، فهو ليس ظاهرة وقتية، فلا يكون تضخماً ارتفاع مستوى الأسعار مرة واحدة لنقص طارئ

[1]– مصطفى رشدي شيحه، اقتصاديات النقود والمصارف والمال، 2005م، ص630.

في محاصيل الدولة الرئيسية مثلاً، وتماثله بعد ذلك بالاستقرار، ذلك ان طابع التضخم هو ارتفاع تراكمي في الأسعار.

4ـ إنه يقصد بفائض الطلب في هذا التعريف، كل من الطلب الاستهلاكي والطلب على الاستثمار، وفائض الطلب عبارة عن الفرق بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة عند سعر معين.

5ـإن هذا التعريف أستخدم كلمة قدرة العرض عوضاً عن كلمة العرض، إذ إن زيادة الطلب في لحظة معينة، تتضمن نداء لزيادة الإنتاج، فإذا استطاعت الأجهزة الإنتاجية تلبية هذا النداء، فانه لن يحدث تضخم، ولكنه يحدث فقط إذا أعترض التوسع في الإنتاج بعض العقبات، مثل التوظف الكامل، أي الاستخدام الكامل للموارد المحلية أو بعض الاختناقات.

ومن ذلك يتضـــح لنا إن أولى المشاكل التي تقابلنا في مفهوم التضخم، تتعلق بدرجة الارتفاع في مستوى الأسعار، وكذلك طول الفترة الزمنية التي يبقى خلالها مستوى الأسعار مرتفعاً، حتى يمكن التفرقة بين ما هو تضخم وبين ما هو استقرار نسبى في مستوى الأسعار، وبالرغم من إن الفرق بين الثبات النسبي في مستوى الأسعار، وبين ما يطلق عليه تضخم هو فرق غامض إلى حد ما، إلا ان فكرة التضخم لها أهميتها الكبيرة، ومن الضروري ألا نخلط بين فكر التضخم وغيرها من الأفكار.[2]

إن الزيادة في كمية النقود ليست تضخماً بالرغم من إنها في بعض الأحوال قد تسبب تضخماً، وكذلك العجز في ميزانية الحكومة ليست تضخماً، وإن كان ذلك يسبب تضخماً، إذا حدث في ظل ظروف معينة مثل زيادة الإنفاق. ان الزيادات الفردية في الأسعار أو الزيادات في مجموعات كبيرة من الأسعار، مثل أسعار السلع الغير زراعية ليست تضخماً، كما ان الفترات القصيرة في الزيادات المعقولة في مستوى الأسعار لا تعد عادة تضخم، وما من شك فيه، وإن هذا التعليق الأخير يظهر بوضوح خطورة استخدام لفظ التضخم في كثير من الأحوال.[3]

ثالثاً ـ أهم النظريات المفسرة للتضخم:

بعد أن تعرضنا إلى تفسير التضخم وفق المدرستين الكلاسيكية والكينزية، وسنحاول التعرف على أهم النظريات المفسرة للتضخم، وذلك على النحو التالي:

[2]– مصطفى عبدالله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية، 2005م، ص ص174–173.

[3]– عبدالمنعم راضى، النقود والبنوك، 2008م، ص ص90–100.

1- نظرية تضخـــم الكلفة الدافعة: تهتم هذه النظرية بتحليل جانب العرض أكثر من جانب الطلب في تفسير التضخم، وخاصة في الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة، حيث إن معظم النظريات السابقة لها والتابعة للمدرستين الكلاسيكية والكينزية تؤكد تحليل جانب الطلب، مثل تحليل المدرسة الكينزية لما يعرف بـ: (الطلب الجاذب) لعملية التضخم، إلا أن أصحاب نظرية الكلفة الدافعة (دوزنبري، أكلي) لم يستبعدوا تماماً التأثيرات الناجمة عن الإنفاق، إلا أن اهتمامهم الأساسي انصب على تحليل جانب العرض من خلال تأثير المنتجين في تحديد الأرباح، وكذلك تأثير نقابات العمال في تحديد الأجور في ظل سوق تسوده حالة الاحتكار أو احتكار القلة.

إذ تستطيع نقابات العمال بحكم قوتها المتساوية في الضغط على المنتجين برفع الأجور، مما يؤدي إلى زيادة كلفة الإنتاج من وجهة نظر المنتجين، مما يدفعهم ذلك وبحكم قوتهم الاحتكارية أو شبه الاحتكارية من زيادة الأسعار لتلافي زيادة كلفة الأجور، فيقابل زيادة الأسعار زيادة في الأجور ثم زيادة في الأسعار وهكذا تستمر الضغوط التضخمية، ولقد حاولت هذه النظرية تفسير الأوضاع الاقتصادية السائدة في الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية، بعد أن شهدت هذه الدول ارتفاعات متزايدة ومستمرة في المستوى العام للأسعار.

2- نظرية ضغط الطلب: تفسر هذه النظرية التضخم على أساس الزيادة في الطلب الكلي بقدر يفوق زيادة المعروض السلعي عند مستوى الاستخدام الكامل، فالزيادة في الطلب على السلع والخدمات بنسبة أعلى من المتاح منها، تؤدي إلى اختلال التوازن الاقتصادي الذي سينعكس في زيادات مستمرة في الأسعار. ونظرية ضغط الطلب أو كما تسمى بجذب الطلب تمثل جوهر التحليل الكينزي، التي تتمثل في القصور في جانب العرض السلعي عن مواكبة الطلب الكلي المتمثل في حجم الإنفاق النقدي الكلي.

إن مثل هذا النوع من التضخم يمكن توقعه عند مستوى معين، إذ عندما ترتفع معدلات الفائدة المصرفية إلى مستوى معين، فإن الطلب على النقود سيكون غير مرن بالنسبة للأسعار الخاصة بالفائدة على القروض المصرفية، إلا ان النقود ستطلب لغرض استخدامها للمبادلة وليس لأغراض المضاربة، ولهذا فان أي زيادة في الطلب الكلي لا يمكن تمويلها إلا بواسطة تخفيض حجم النفقات في المجالات الأخرى أو بزيادة سرعة تداول النقود لأغراض المبادلة، لذا فإن التحكم والسيطرة على عرض النقود يعد من الوسائل النقدية المؤثرة والفعالة في معالجة هذا النوع من التضخم.

3- نظرية تحول الطلب: تفسر هذه النظرية التضخم على أساس التغيرات الحاصلة في مكونات الطلب، وليس في الزيادة الحاصلة في إجمالي الطلب الكلي، كما هو الحال

في نظرية جذب الطلب. إذ إن التضخم بحسب نظرية (هيكل أو تغير الطلب)، ينجم عن التغيرات الداخلية في تركيب الطلب حتى لو لم يكن إجمال الطلب مفرطاً في الزيادة، ولو لم يكن هناك تجمع احتكاري في تركز السلطة الاقتصادية، وعلى أساس وجود مناطق معينة في الاقتصاد تكون فيها الأجور والأسعار مرنة، بحيث تكون الأسعار مستجيبة للزيادات في الطلب وغير مرنة في انخفاضه، بمعنى أخر ان الزيادات الحاصلة في المستوى العام للأسعار ترجع للتغيرات الحاصلة في تركيب أو مكونات الطلب الكلي، بقدر أكبر من التغيرات الحاصلة في مكونات العرض الكلي.

وهذا النوع من التضخم يمكنه إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع لكي يتكيف العرض مع التغيرات الحاصلة في الطلب الكلي، كما يعد هذا النوع من التضخم ليس حاداً، ويمكن أن يلاحظ في فترات الحرب إن تغير مكونات الطلب الكلي وما يترتب عليه من تغير في عملية توزيع وتخصيص الموارد الاقتصادية بين القطاعات المختلفة، يؤدي إلى بقاء الأسعار مرتفعة في قطاع معين (مثل قطاع السلع الاستهلاكية)، سينعكس على بقية القطاعات فترتفع الأسعار فيها فيسود كافة القطاعات الاقتصادية.

رابعاً ــ أنواع التضخم:

للتضخم أنواع عديدة ترتبط بجملة من المتغيرات الاقتصادية في أسواق السلع والخدمات أو في أسواق عوامل الإنتاج، ورغم تعدد هذه الأنواع إلا أنها تجتمع في حالة مشتركة وهي انخفاض القوة الشرائية للنقود. وهذه الأنواع من التضخم ترتبط بتدخل الدولة في تحديد الأسعار وفرض الرقابة عليها، أو ترتبط بنوع القطاع الذي يحدث فيه التضخم أو انعكاس العلاقات الاقتصادية الدولية على أسعار السلع المستوردة أو المصدرة، أو يكون التضخم بفعل المصدر المسبب له. وسنقوم باستعراض هذه الأنواع:

1- التضخم المرتبط برقابة الدولة على الأسعار: إنه على الرغم من وجود الضغوط التضخمية في الاقتصاد إلا أنه في بعض الأحيان نجد أن الأسعار لا ترتفع، وذلك يرجع لقيام الدولة بفرض رقابتها على أسعار السلع والخدمات ذات الأهمية الاقتصادية لحياة المستهلك أو المنتج، وهناك شكلان للتضخم ترتبط بهذا النوع وهي:

أـ التضخم المكشوف أو الظاهـــر: يتمثل هذا النوع في الارتفاع المستمر للأسعار دون تدخل الدولة، نتيجة للتغير الحاصل في الطلب بنسبة أكبر من التغير الحاصل في العرض، أي بفعل تأثير فائض الطلب والارتفاع في الأسعار يؤدي لاحقاً إلى ارتفاع الأجور والنفقات الإنتاجية.

ب ـ التضخم المكبوت أو الحبيس: يسمى في بعض الأحيان بالتضخم المستتر، في هذا النوع لا يظهر ارتفاع ملموس بالأسعار، نتيجة لرقابة الدولة الشديدة على الأسعار والقيود المباشرة التي تتحكم من خلالها بالتسعير أو بالتوزيع للسلع والخدمات أو تقوم السلطات بتوزيع المواد الأولية على المنتجين وفق معايير محددة أو تعتمد إلى شروط الحصول على التراخيص من الجهات المعنية للحصول على السلع أو الخدمات. وبذلك فإن السلطات الاقتصادية تتخذ هذه الإجراءات نتيجة لقصور عرض السلع أمام حجم الطلب، الذي يفوق ذلك العرض الذي لا يلبي حاجة الطلب وفق أنظمة التوزيع المراقبة، وعليه فإن هذا الفائض في الطلب يعبر عن نفسه في السوق السوداء...، ولذلك أخذت هذه التسمية أي التضخم المكبوت أو الحبيس نتيجة لرقابة الدولة وتشديدها في توزيع السلع وتحديد الأسعار.[4]

2- التضخم المرتبط بالقطاعات الإنتاجية: ينقسم التضخم المرتبط بالقطاعات الإنتاجية إلى نوعين هما:

أـ **التضخم الاستهلاكي:** وهو التضخم الذي يصيب أسعار السلع الاستهلاكية، والذي يؤدي إلى تكوين أرباحاً مؤقتة كبيرة لدى منتجي هذه السلع الاستهلاكية.

ب ـ **التضخم الاستثماري:** وهو التضخم الذي يصيب أسعار السلع الاستثمارية، الأمر الذي يؤدي إلى توليد أرباحاً مؤقتة كبيرة لدى منتجي السلع الاستثمارية. وإن تضخم الأرباح ينشأ بسبب الزيادة الحاصلة في الاستثمار عن حجم الادخار والذي يخلق أرباح مؤقتة كبيرة.

3- التضخم المرتبط بحدة التضخم (التضخم الجامع أو الطليق): ويسمى) أيضاً) بالدورة الخبيثة للتضخم، ويحدث نتيجة لارتفاع الأسعار بشكل كبير، والذي يؤدي إلى زيادة الأجور بشكل يتماشى مع هذه الزيادة في الأسعار، وكذلك ارتفاع تكاليف الإنتاج في القطاعات الإنتاجية، مما يؤدي إلى تقليل أرباح هذه القطاعات، مما يدفعها إلى زيادة الأسعار لسلعها التي تنتجها، وهذا يدفع بدوره إلى مطالبة العمال برفع الأجور. وتواجه السلطات الحكومية مشكلة كبيرة في مواجهة هذه الظاهرة، ولذلك تجد نفسها مضطرة للتوسع في الإصدار النقدي، الأمر الذي يساعد في تفاقم المشكلة، وكذلك إن السلطات النقدية تكون غير قادرة على إيقاف هذا التيار التضخمي، وذلك لعدم قدرة الحكومة على زيادة المعروض السلعي، وكذلك عدم قدرة الحكومة في تحيد التوقعات

[4]– ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والسياسة النقدية، مديرية دار زهران للنشر، عمان، 2009م ، ص280.

بشكل دقيق نتيجة للمتغيرات، وبذلك تولد ضغوطات مستمرة على السلطات النقدية لزيادة عرض النقود، مما يخلق فائض في طلب. ويعد هذا النوع من أخطر أنواع التضخم لأنه يقود إلى ارتفاع مذهل للأسعار وبشكل سريع وكذلك تدهور الثقة بالنقود.

4- التضخم المرتبط بالعلاقات الاقتصادية الدولية (التضخم المستورد-التضخم المصدر):

نتيجة للفجوة الصناعية التكنولوجية القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية، ومنه تبعية هذه الدول النامية وارتباط اقتصادياتها ووسائل تطورها بالدول المتقدمة وتطورها، ومن ثم أخذت هذه الفجوة بالتوسع، فكلما ازدادت توسعاً تزداد عندها تبعية الدول النامية في حدتها ورضوخها للدول المتقدمة، وبذلك فإن الدول المتقدمة (الصناعية الكبرى) تتحكم بنوع التكنولوجيا المصدرة إلى الدول النامية، والتي من خلالها تحاول تركيز هذه الفجوة وتوسيعه باستمرار، ونتيجة لعدم قدرة الدول النامية على تحويل مواردها الأولية ذاتياً إلى قدرات تصنيعية، وذلك لافتقارها إلى الوسائل التكنولوجية التي تتحكم بها الدول المتقدمة، فإنها تقوم بتصدير هذه الموارد الأولية إلى الدول المتقدمة. ونتيجة لهذا الارتباط بين الدول المتقدمة والدول النامية وبهذه الفجوة (فجوة التخلف)، فقد أصبح لا محال من ان ما يصيب اقتصاديات الدول الصناعية، سينعكس مباشرة إلى اقتصاديات الدول النامية. وان الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها الدول الصناعية وظهور حالات التضخم الاقتصادية، فإنه سيصدر بالتأكيد إلى الدول النامية مع السلع والخدمات التي تستوردها من تلك الدول أو بمعنى أخر إن الدول النامية ستقوم باستيراد التضخم من الدول المتقدمة.

5- التضخم المرتبط بالمصدر الاقتصادي: ويحدث التضخم هنا نتيجة لمصدرين:

أ- **التضخم بفعل جذب الطلب:** وهو الارتفاع الحلزوني في الأسعار بسبب زيادة الطلب على العرض، أي إن هذا النوع من التضخم ينشأ بسبب زيادة الدخول النقدية لدى الأفراد، دون أن يقابل هذه الزيادة في الدخول زيادة في الإنتاج، من الأفراد الذين حصلوا على هذه الدخول، مما يترتب عليه ارتفاع الأسعار لقلة الكمية المعروضة، أو بعبارة أخرى ينشأ هذا النوع من التضخم عندما يزيد الطلب الكلي مع ثبات العرض الكلي، فسبب التضخم في مثل هذه الحالة هو الإفراط في كمية السلع والخدمات المطلوبة، وعدم قدرة الإنتاج على تلبية هذا الطلب، وهذا النوع من التضخم يفترض استخدام جميع عناصر الإنتاج استخدام كامل، وقد ينشأ التضخم بفعل جذب الطلب نتيجة لعدة أسباب منها:

- زيادة طلب رجال الأعمال على خدمات عوامل الإنتاج التي تتصف بعرضها المحدود، وبذلك يسبب زيادة السعر لهذه العوامل.
- قصور المصارف التجارية عن تحقيق رغبات الأفراد في الادخار.
- زيادة الإصدار النقدي لتمويل الإنفاق الحكومي في فترات الحرب، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الحكومي، ومن ثم زيادة الأسعار دون أن يتبعه زيادة في الإنتاج.
- قيام الحكومة بالإنفاق على مشروعات التنمية التي تتطلب فترات زمنية طويلة لكي يتحقق إنتاجها، وهذا يعني خلق قوة شرائية إضافية دون أن يقابلها إنتاج من السلع والخدمات.

ب- التضخم بفعل جذب التكاليف: يحدث بقيام مالكي الموارد الإنتاجية بزيادة أسعار هذه الموارد بمقدار يفوق الزيادة في إنتاجها، وهذا ينعكس على ارتفاع تكاليف هذه الموارد الإنتاجية بأسرع من الزيادة في إنتاجها، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف المنشأة لكل وحدة من الإنتاج، وهنا ترتفع الأسعار نتيجة لزيادة تكاليف الإنتاج وبصفة خاصة زيادة الأجور، ويطلق على هذا النوع من التضخم اسم التضخم الزاحف، ويعرف بأنه ذلك الجزء من ارتفاع الأسعار، الذي ينشأ من اطراد ارتفاع الأجور بنسبة أعلى من معدل الزيادة في الإنتاجية، التضخم الزاحف هو تضخم يقترن بالقوى الطبيعية للنمو الاقتصادية، وهو تدريجي وبطيء ومعتدل لا يحدث ارتفاعات متفاقمة في الأسعار، وإنما ترتفع هذه الأسعار بمعدل بسيط ولكن بشكل دائم وثابت خلال فترة طويلة نسبياً، أي يكون الارتفاع مستمراً، ولكن لا يكون سريعاً، ويعد وجود هذا النوع من التضخم تهديداً دائماً للاستقرار، وينشأ هذا النوع بفعل عدة عوامل منها بسبب التضخم المستورد المتمثل في ارتفاع أسعار السلع والموارد المستوردة من الخارج والداخلة في العملية الإنتاجية، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، ومن ثم فرض أسعار عالية عليها، وكذلك قيام رجال الأعمال بزيادة أرباحهم عن طريق توسيع الفجوة بين سعر البيع لوحدات الإنتاج وتكاليف إنتاج هذه الوحدات، وأيضاً ارتفاع تكاليف المواد الأولية المستخدمة في العملية الإنتاجية بسبب زيادة تكاليف إنتاجها أو زيادة تكاليف نقلها وتخزينها والتأمين عليها.[5]

[5]- عقيل جاسم عبدالله، النقود والمصارف، منشورات الجامعة المفتوحة، 2004م، ص200.

خامساً سياسات معالجة ظاهرة التضخم:

لقد حار كثير من الحكومات في كيفية معالجة داء التضخم باعتباره ظاهرة العصر الحديث، وإن معظم المجتمعات الاقتصادية تعاني من ظاهرة التضخم، ولقد وضعت سياسات متعددة لمعالجة ظاهرة التضخم، ويمكن علاج التضخم بواسطة أدوات السياسة النقدية المختلفة، وعن طريق أدوات السياسة المالية المختلفة، ويمكننا إيجاز هذه الإجراءات كل من السياسات السابقة فيما يلي:

1- السياسة النقدية:

تعرف السياسة النقدية بأنها تلك السياسة ذات علاقة بالنقود والجهاز المصرفي، والتي تؤثر على عرض النقود إما بزيادة حجمها أو الإقلال منها، فهي السياسة التي تقوم على تقليص كمية النقود انكماش في الائتمان المصرفي بواسطة أدواتها، وتتمثل السياسة النقدية في تلاعب المصرف المركزي في حجم كمية النقود في المجتمع، وذلك بتخفيض الإنفاق الكلي وتأثيره على حجم الائتمان ورفع تكلفة الاقتراض وتخفيض مقدرة المصارف التجارية على خصم الائتمان، وبالتالي فإن هذه الإجراءات تعمل على تقليل الافتراض، ومن ثم تؤدي إلى انخفاض الطلب على الأموال، وينتج عن ذلك انخفاض حجم الإنفاق، وتتمثل أدوات السياسة النقدية في:

ـ سعر أو معدل الفائدة: وهو السعر الذي تتعامل فيه المصارف التجارية مع الأفراد أي ما هو يحصل عملية الأفراد مقابل مدخراتهم لدى المصارف التجارية، وتلتزم المصارف التجارية بالحد الأعلى لسعر الفائدة الذي يحدده المصرف المركزي وهو الوحيد الذي له الصلاحية (الحق) في تغير هذا السعر في حالة التضخم، حيث يتم امتصاص الكتلة الزائدة من السيولة عن طريق أسعار الفائدة على الودائع لأفراد أفراد أو المؤسسات لإيداع أموالهم.

ـ سعر أو معدل الخصم: وهو السعر الذي تتعامل به المصارف المركزية مع التجارية، وهو أعلى بقليل من معدلات الفائدة، حتى تستطيع المصارف التجارية تحقيق بعض الربح المادي.

ـ نسبة الاحتياط القانوني: وهي النسبة التي لابد أن يحتفظ بها المصرف التجاري من كل وديعة تودع فيه، وهي على شكل نقود سائلة لدى المصرف المركزي ولا يحصل مقابلها على فائدة.

ـ عملية السوق المفتوحة: ويتمثل ذلك في قيام المصرف المركزي بشراء أو بيع سندات الحكومة من المصارف التجارية، بهدف الرفع من احتياطاتها النقدية لتمكينها من الاقتراض، أما إذا أداع المصرف المركزي السائدات إلى المصارف التجارية،

مما يؤدي إلى تقليص احتياطاتها النقدية، وبالتالي امتصاص الكتلة الزائدة لتساعد أدوات السياسة النقدية بالتحكم في كمية النقود المعروضة، إما بزيادتها في حالة الانكماش، أو تقليصها في حالة التضخم، لذا تعد وسيلة هامة من وسائل التحكم في التضخم.

2- السياسة المالية:

يقصد بسياسة المالية سياسة الحكومة في تحديد المصادر المتلفة للأدوات العامة للدولة، وتحديد أهمية هذه المصادر من جهة، وتحديد الكيفية التي تستخدم بها من جهة أخرى لتمويل الإنفاق العام، بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وتساهم السياسة المالية مساهمة كبيرة في تحقيق معدلات النمو المستهدفة، كما أنها تساعد في تحقيق العدالة الاجتماعية، وكذلك في ضبط التضخم وزيادة الدخل القومي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل وصولاً إلى تحقيق التوازن الاقتصادي، وتستخدم أدوات السياسة المالية لمحاربة التضخم، وتستطيع انجاز كل هذه الأهداف من خلال استخدام أدواتها المتمثلة في:

- **الإنفاق الحكومي**: فحجم الإنفاق الحكومي وكيفية توزيع مستوى النشاط في كل القطاعات الاقتصادية وما يرتبط به من نشاطات إنتاجية أخرى، أي تحويل النفقات الحكومية عن طريق زيادة الضرائب أو لتقليل النفقات الحكومية بالقدر الذي يضر بنشاط الاقتصادي أو تأجيل ببعض مشروعات الاقتصادية.
- **الإيرادات العامة:** إن اتساع دور الدولة بشكل ملحوظ في العصر الحديث، قد جعل من الإيرادات العامة (منها الضرائب بأنواعها) أداة مالية في يد الدولة للتوجيه الاقتصادي والاجتماعي كما هو الشأن في النفقات العامة، فالدولة تستخدم الإيرادات العامة لتشجيع وتحفيز الاستثمار في مجالات معينة وكبحها في مجالات أخرى، كما تستخدمها كأداة في مكافحة بعض الأزمات الاقتصادية كالتضخم والانكماش وإعادة توزيع الدخل. وعند حدوث التضخم في الاقتصاد والمتمثل في ارتفاع متواصل في المستوى العام للأسعار، فان السياسة المالية يتمثل دورها هنا في محاولة تخفيض مستوى الطلب وتخفض القدرة الشرائية، وذلك عن طريق إتباع سياسة مالية انكماشية، والتي تعتمد على:
- **تخفيض مستوى الإنفاق العام**: والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك، مما يؤدي إلى نقص الطلب الكلي، وبالتالي يؤدي إلى كبح مستوى الأسعار.

ـ **رفع مستوى الضرائب:** مما يؤدي إلى تخفيض الدخل التصرفي، وبالتالي تخفيض الطلب، ويؤدي تخفيض الطلب إلى كبح مستوى الأسعار.

ـ **المزج بين الحالتين:** أي تخفيض مستوى الإنفاق العام وزيادة الضرائب من أجل الخروج من حالة التضخم.

سادساً ـ الآثار المترتبة على ظاهرة التضخم:

قد يكون التضخم متوقعاً أو غير متوقع، ويشير التضخم المتوقع إلى الزيادة المتوقعة في الأسعار التي تتوقعها الوحدات الاقتصادية، أما التضخم غير المتوقع فيشير إلى الزيادة غير المتوقعة في الأسعار فقد لا تتوقع الوحدات الاقتصادية حدوث تضخم ويحدث التضخم، كما يتحقق حدوث زيادة في الأسعار تفوق ما توقعته الوحدات الاقتصادية. وسنناقش الآثار الناجمة عن هذين النوعين:

1- آثار التضخم غير المتوقع على توزيع الدخل:

إن أهم تأثير للتضخم غير المتوقع هو إحداثه إعادة في توزيع الدخل الحقيقي، فبعض الأفراد تزيد دخولهم النقدية بمعدلات تفوق معدل التضخم، وأفراد آخرون تزداد دخولهم بمعدلات تقل عن معدل التضخم الفعلي ومن جهة أخرى لا تزيد أسعار الأصول بالمعدل نفسه فهناك أصول ترتفع أسعارها أثناء التضخم بمعدلات تفوق أسعار الأصول الأخرى؛ بل إن أسعار بعض الأصول قد تزداد بمعدل أكبر من المستوى العام للأسعار، وسيستفيد أصحاب هذه الأصول من التضخم ويخسر ملاك الأصول التي ترتفع أسعارها بمعدل يقل عن المستوى العام للأسعار، وهذا يعني زيادة ثروة الفئة الأولى وانخفاض ثروة الفئة الأخيرة، كذلك يؤدي التضخم غير المتوقع إلى إعادة توزيع الثروة من الدائن إلى المدين فالدين يجب الوفاء بقيمته الاسمية فقط عند تاريخ معين في المستقبل، والتي تكون قد قلت بفعل التضخم ويستفيد في عملية إعادة التوزيع هذا المدين.

2- آثار التضخم المتوقع على توزيع الدخل والثروة:

يؤثر التضخم المتوقع في زيادة الدخل والثروة ولكن بدرجة أقل من تأثير التضخم غير المتوقع، هذا يرجع إلى أن الوحدات الاقتصادية تقوم بتعديل توقعاتها عن الأسعار عند حدوث التضخم فوراً، وذلك كوسيلة للحماية من الآثار السيئة للتضخم فالأفراد سيحاولون إبرام اتفاقيات تضمن زيادة دخولهم وتعوضهم عن الذي يسببه التضخم من

مضار مع الشركات التي ستوافق على هذه الاتفاقيات إذا توقعت زيادة في أسعار منتجاتها.[6]

وفي ظل التضخم المتوقع يرتفع سعر الفائدة الاسمي(*)، وبذلك سيرغب الأفراد في الإقراض عند سعر الفائدة بعد ارتفاعه، على الرغم من توقعهم لحدوث تضخم، لأن هذا السعر يعوضهم عن الخسارة في القوة الشرائية لنقودهم كما إن الأفراد مستعدين للاقتراض عند هذا لسعر لأنهم يتوقعون إن دخلهم الاسمي سيرتفع بنسبة التضخم، وبالتالي لا يتحملون أي أعباء إضافية بسبب التضخم.

3- أثر التضخم على تخصيص الموارد:

إن التضخم يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد ويوجهها إلى غير الاستعمالات المثلى وقد يتجه المستهلكين والمنتجين في أوقات التضخم إلى زيادة طلبهم على السلع والخدمات التي يتوقعون زيادة ارتفاع أسعارها، وبذلك يقوم المستهلكين بإعادة ترتيب أولويات مشترياتهم على ضوء التوقعات الجديدة وبالتالي تخصيص الموارد في إنتاج السلع والخدمات التي لم يكن بالتأكيد هناك حاجة لها، لو أن مستويات الأسعار تتمتع بالاستقرار.

أما بالنسبة لرجال الأعمال فإنهم يستغلون فرصة تزايد طلب المستهلكين لتحقيق أرباح سريعة من حساب المستهلكين، وبالتالي فإن هذا التصرف من جانب المستهلكين ورجال الأعمال يؤدي إلى سوء توزيع الموارد والإسراف في استخدام موارد المجتمع.

4- آثار التضخم على الميزان التجاري:

بما إنه تقل القدرة التنافسية للدولة بزيادة معدلات التضخم فيها فتكون أسعارها مرتفعة بالنسبة للأجانب، كما أن أسعار المنتجات الأجنبية تكون رخيصة بالمقارنة بالأسعار المحلية فتزيد الواردات وتقل الصادرات ويتدهور الميزان التجاري بسبب ارتفاع معدلات التضخم، وبذلك يكون للتضخم تأثيرا سلبيا على التجارة الخارجية ويؤدي إلى عجز في ميزان مدفوعات الدولة.

5- يعمق التضخم التفاوت في توزيع الدخول والثروات ويخلق موجة من التوتر والتذمر الاجتماعي بدرجة تهدد جسور الاستقرار الاجتماعي والسياسي الضروري لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.[7]

---

[6]- باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد (وجهة نظر النقديون)، ترجمة: د. طه عبدالله منصور وآخرون، دار المريخ للنشر، 2009م، ص581.

6- إن أخطر آثار التضخم تكمن في طبيعته التراكمية فمتى تمكنت القوى التضخمية من النظام الاقتصادي وذلك بالاستفحال منه بصورة تراكمية فيغدو التضخم لصيقاً بالاقتصاد القومي وسمة من سماته الأساسية، فيؤثر على الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بفعل سيطرته على قرارات رجال الأعمال وسلوك العمال ورجال الحكم.

سابعاً ـ التضخم في الاقتصاد الليبي:

لقد تبين من خلال عرضنا للمدارس الفكرية والنظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير ظاهرة التضخم، بأن هناك أكثر من موقف تحليلي لأسباب هذه المشكلة وخاصة في الدول الصناعية المتقدمة، ويمكن لهذه النظريات والمدارس أن تنطبق بعض تحليلاتها لظاهرة التضخم التي تعاني منها الدول النامية مثلما تعاني منها الدول المتقدمة، وان اختلفت درجة وحدة هذه المشكلة في الدول النامية والمتقدمة على حد السواء.

حيث يفسر التحليل الكينزي ظاهرة التضخم في الدول النامية (منها ليبيا) عند بلوغها مستوى التشغيل الكامل لمواردها الاقتصادية يفوق حجم الطلب الكلي مستوى العرض الكلي، فينعكس ذلك على الأسعار ويؤدي إلى زيادتها. ولكن من الملاحظ إن مصادر التضخم في ليبيا تنحصر في جانبين أو اتجاهين، الأول المصدر الخارجي ويتمثل في صورة التضخم المستورد من الخارج عن طريق ارتفاع كلفة السلع والخدمات المنتجة في الدول الصناعية المتقدمة والموردة إلى الدولة، إذ إن ليبيا تقوم باستيراد السلع مع أسعارها المتزايدة، لتغطية احتياجاتها من هذه السلع التي يتعذر توفيرها محلياً، أما المصدر الثاني للتضخم فيتمثل في المصدر المحلي الناتج عن ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وضعف قاعدة الموارد المحلية تجاه التوجهات التنموية في الدولة، مما ينعكس في قصور العرض الكلي في مواجهة الطلب الكلي المتزايد، وبالتالي ارتفاع مستمر ومتزايد في أسعار السلع والخدمات.

كما يمكن تفسير التضخم في ليبيا من خلال الخلل في مكونات كل من الطلب الكلي والعرض الكلي، وأيضاً علاقة ذلك باتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدولة على أساس إن هذه الدول تتعرض للتضخم بسبب الاختلال الهيكلي في بنائها الاقتصادي.

(*) سعر الفائدة الرسمي = سعر الفائدة الحقيقي + معدل التضخم المتوقع.

[7]– عقيل جاسم عبدالله، النقود والمصارف، مرجع سبق ذكره، ص204.

وهناك عدة مقاييس للتضخم، إلا أن أهمها هو الرقم القياسي لأسعار السلع المستهلكة، ويسمى هذا المؤشر أيضاً بمؤشر تكلفة المعيشة، وذلك لربط التضخم بالدخول الحقيقية للمستهلكين، فهو مقياس يعتمد على ارتفاع الأسعار للسلع المستهلكة في حالتها النهائية، ومقارنتها لمستوى الزيادة في الدخل لفترة تزيد عن ثلاثة أشهر.

تحليل معدل التضخم السنوي العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011-2024م):

تعرض الاقتصاد الليبي خلال هذه الفترة لعدة صدمات أبرزها: الحروب والانقسامات السياسية والظروف الأمنية والاقتصادية، وإغلاق الموانئ، وتراجع إنتاج النفط وتوقفه في بعض السنوات، وتذبذب أسعار النفط العالمية، وتوسع الإنفاق الحكومي والتمويل بالعجز، واختلالات في ميزان المدفوعات. حيث أدت الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية وما صاحبها من تدهور في القوة الشرائية للعملة الوطنية إلى تدهور كبير في مستوى معيشة الأفراد، وتراجع قيمة الدينار الليبي، وتفاقم المشاكل الاقتصادية، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، نتيجة تزايد العجز في الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات، واعتماد السلطات الحكومية على تمويل العجز السنوي في الموازنة العامة من مصادر تضخمية غير حقيقية، عن طريق التوسع في حجم الاقتراض الحكومي من المصرف المركزي، والذي يتم تغطية جزء كبير منه من خلال الإصدارات النقدية الجديدة، مما ساهم في زيادة كمية النقود في الاقتصاد، ونموها بمعدلات سنوية تفوق معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بالإضافة إلى الدور الذي مارسته العوامل الخارجية والإختلالات الهيكلية في بنيان الاقتصاد الوطني في حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية. وفيما يلي معدل التضخم السنوي العام والرقم القياسي لأسعار المستهلك العام خلال فترة الدراسة.

الجدول (1) يوضح معدل التضخم والرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الفترة (2011-2024م) (سنة الأساس 2008=100)

عام	معدل التضخم السنوي العام		الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	
	نسبة مئوية (%)	مقدار التغير(*)	نقطة	مقدار التغير(*)
2010	2.2	-	104.2	-
2011	17.1	14.9	122.1	17.9
2012	6.8	(-10.3)	130.3	8.2
2013	3	(-3.8)	134.2	3.9
2014	2.1	(-0.9)	137.1	2.9
2015	10	7.9	150.8	13.7
2016	25.9	15.9	189.8	39

2017	25.8	(-0.1)	238.8	49
2018	13.1	(-12.7)	270.2	31.4
2019	-2.2	(-15.3)	264.3	(-5.9)
2020	1.4	3.6	268.2	3.9
2021	2.8	1.4	275.7	7.5
2022	4.6	1.8	288.3	12.6
2023	2.4	(-2.2)	295.1	6.8
2024	2.1	(-0.3)	301.4	6.3

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، تقارير سنوية، نشرات اقتصادية، أعداد مختلفة.
(*) من قبل الباحث بالاعتماد على القانون التالي: مقدار التغير (بالزيادة أو النقصان) = السنة الثانية– السنة الأولى.

من بيانات الجدول السابق نلاحظ أن معدل التضخم السنوي العام شهدت خلال فترة الدراسة تذبذب شديد في معدله تارة بالزيادة وأخرى بالانخفاض، أما عن الرقم القياسي لأسعار المستهلك قد كان في ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة، باستثناء عام 2017م الذي انخفض فيه الرقم القياسي لأسعار المستهلك ليبلغ 264.3 نقطة، وفيما يلي استعراض لمعدل التضخم السنوي العام والمستوى العام لأسعار المستهلك خلال فترة الدراسة:

ـ عام 2011م: شهدت بداية هذا العام ارتفاع في معدل التضخم السنوي العام، حيث سجل (17.1%) مقابل (2.2%) في العام السابق، أي بزيادة قدرها (14.9%) عن معدله في العام السابق، في حين أظهرت بيانات الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال هذا العام ارتفاعاً كبير في المستوى العام للأسعار، هذا الارتفاع جاء نتيجة للأحداث السياسية والأمنية والاقتصادية التي مرت بها ليبيا خلال هذا العام، فقد بلغ معدل التضخم السنوي العام (14.9%)، ويعود الارتفاع في أسعار كافة السلع إلى التداعيات التي صاحبت الأحداث (17 فبراير) في كافة أرجاء ليبيا، والتي أدت إلى نقص المعروض من كافة السلع والخدمات، ونزوح المواطنين إلى مناطق متعددة داخل وخارج البلاد، حيث بلغ المستوى العام للأسعار 122.1 نقطة خلال هذه العام، أي بزيادة قدرها 17.9 نقطة عن العام السابق.

ـــ الفترة (2012-2014م): في هذه الفترة انخفض معدل التضخم السنوي العام، حيث بلغ معدل التضخم السنوي العام مقاساً بالتغير النسبي في متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام 2012م (6.8%) مقابل (17.1%) في العام السابق، أي بانخفاض عن العام السابق بلغ مقداره (10.3%)، وأستمر معدل التضخم السنوي العام في الانخفاض مقاساً بالتغير النسبي في متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال العامين 2013م و2014م ليبلغ معدله السنوي العام على التوالي (3%)،

(2.1%)، أي بانخفاض قدره (3.8%) في عام 2013م و(0.9%) في عام 2014م عن العام السابق، ويعزى الانخفاض في معدل التضخم السنوي العام خلال هذه الفترة إلى زيادة الإنفاق العام نتيجة لاعتماد ميزانية تعد الأعلى في تاريخ ليبيا، والتي ترتب عليها زيادة كبيرة من معدلات الإنفاق الجاري، أما المستوى العام للأسعار فقد واصل ارتفاعه خلال هذه الفترة، ففي عام 2012م وصل الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى 130.3 نقطة مقابل 122.1 نقطة عن العام السابق، وواصل المستوى العام للأسعار في الارتفاع خلال العامين 2013م و2014م، حيث بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك 134.2 نقطة و137.1 نقطة على التوالي.

ـ **الفترة (2015-2016م):** في هذه الفترة عاود معدل التضخم السنوي العام لارتفاع مرة أخرى، حيث بلغ معدل التضخم السنوي العام في عام 2015م وفقاً لمؤشر الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال هذا العام (10%)، واستمر معدل التضخم السنوي العام في الارتفاع خلال عام 2016م، حيث بلغ معدل التضخم السنوي العام وفقاً لمؤشر الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (25.9%)، أما الرقم القياسي لأسعار المستهلك مع استمر ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك ليبلغ 150.8 نقطة خلال هذا العام، أما الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال هذه الفترة فقد بلغ 150.8 نقطة عام 2015م و189.8 نقطة عام 2016م، ويعود الارتفاع في معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي منذ عام 2015م إلى عدة أسباب أهمها (سياسة التمويل بالعجز التي أدت إلى تنامي عرض النقود بمعدلات مطردة فاقت معدلات الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وسيطرة القطاع غير الرسمي على سوق السلع والخدمات واستخدام السوق الموازي للصرف الأجنبي في تمويل أعماله).

ـ **الفترة (2017-2019م):** في هذه الفترة انخفض معدل التضخم السنوي العام، حيث سجل معدل التضخم السنوي العام خلال عام 2017م (25.8%) مقابل (25.9%) في العام السابق، وقد أظهرت بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام 2018م تراجعاً ملحوظاً في معدل التضخم السنوي العام خلال عام 2019م، حيث سجل معدله السنوي العام (13.1%)، والذي يعد انخفاضاً ملحوظاً خلال هذا العام مقارنة بالعامين السابقين (2017م، 2018م)، والذي سجل فيهما معدلات التضخم مستويات قياسية وصلت إلى (25.9%) و(25.8%) على التوالي، ويعود هذا التراجع في معدل التضخم السنوي العام إلى الإجراءات التي تم اتخذت في نهاية الربع الثالث من عام 2018م في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي، والتي أهمها تخفيف القيود، وتسهيل الإجراءات على عمليات شراء النقد الأجنبي للأغراض التجارية والشخصية

عن طريق المصارف التجارية مباشرة، والتي بدورها أدت إلى تراجع كبير في متوسط سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الليبي في السوق الموازي، والذي انعكس بشكل إيجابي على معظم الأقسام الرئيسية المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام 2018م، أما في عام 2019م نلاحظ ان الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك سجل انخفاضاً خلال عام 2019م ليبلغ 264.3 نقطة مقابل 270.2 نقطة مقارنة بعام 2018م، وبذلك سجل معدل التضخم السنوي العام في عام 2019م نسبة (2.2-%).

ـ **الفترة (2020-2022م):** خلال هذه الفترة عاود معدل التضخم السنوي العام إلى الارتفاع مرة أخرى، حيث بلغ معدله السنوي العام خلال عام 2020م (1.4%)، أي بزيادة قدرها (3.6%) عن العام السابق، واستمر معدل التضخم السنوي العام في الارتفاع خلال العامين 2021م و2022م ليسجل (2.8%) و(4.6%) على التوالي، أي بزيادة قدرها (1.4%) و(1.8%) ، وعلى الرغم من ارتفاع الإنفاق العام إلا أن معدل التضخم السنوي العام لم يرتفع بشكل ملحوظ، وذلك بسبب تعديل سعر صرف الدينار الليبي والقضاء على السوق الموازية للعملة الأجنبية، وهذا الارتفاع الحاصل في الأسعار كان بسبب ارتفاع الأسعار الذي حدث في الأسواق العالمية (تضخم مستورد)، في حين أدت الحروب الروسية الأوكرانية إلى ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، مما نجم عنه ارتفاع أسعار السلع الأولية وأسعار النقل والشحن العالمية، كما كان لانخفاض سعر صرف الدينار الليبي أمام الدولار الأمريكي بنسبة (5.1%) في نهاية عام 2022م. كما نلاحظ أن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ارتفع خلال هذا العام أيضاً ليسجل 268.2 نقطة مقابل 264.3 نقطة مقارنة بعام 2019م، ويعود ذلك إلى الإجراءات التي تم اتخاذها في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي ومتمثل في فرض رسوم على مبيعات النقد الأجنبي وتخيف القيود وتسهيل الإجراءات على عمليات شراء النقد الأجنبي للأغراض التجارية والشخصية عن طريق المصارف التجارية مباشرة، والتي بدورها أدت إلى تراجع كبير في متوسط سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الليبي في السوق الموازية، ونتيجة للإغلاق القصري للحقول والموانئ النفطية وتوقف إنتاج وتصدير النفط الخام من بداية العام 2020م، والتي أدت إلى تراجع إيرادات النقد الأجنبي بشكل ملحوظ إلى أدنى مستوى له خلال هذا العام، وبذلك فان هذه العوامل المشار إليها انعكست بشكل سلبي على الوضع المالي والاقتصادي وبروز ظاهرة التضخم من جديد وتدهور مؤشرات الاقتصاد الكلي، كما تشير البيانات أن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

ارتفع خلال هذه الفترة ليسجل 268.2 نقطة و275.7 نقطة و288.3 نقطة على التوالي، أي بزيادة قدرها 3.9 نقطة و7.5 نقطة و12.6 نقطة على التوالي.

ـ **الفترة (2023-2024م):** في هذه الفترة عاود معدل التضخم السنوي العام إلى الانخفاض واستمر حتى نهاية فترة الدراسة، حيث بلغ معدل التضخم السنوي العام وفقاً لمؤشر الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال العامين 2023م، و2024م على التوالي (2.4%) و(2.1%)، أما الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك فقد ارتفع حتى نهاية فترة الدراسة، ليسجل خلال العامين 2023م و2024م على التوالي 295.1 نقطة و301.4 نقطة، أي بزيادة قدرها 6.8 نقطة 6.3 نقطة على التوالي، وعلى الرغم من وجود حالة عدم اليقين الجيوسياسي في العالم، وارتفاع الأسعار في دول الجوار والشركاء التجاريين، إلا أنه لم يكن لهما تأثير مباشر على الأسعار في ليبيا، وذلك بسبب استقرار سعر الصرف خلال عام 2023م.

الشكل رقم (1) يوضح معدل التضخم السنوي العام خلال الفترة (2011-2024م)

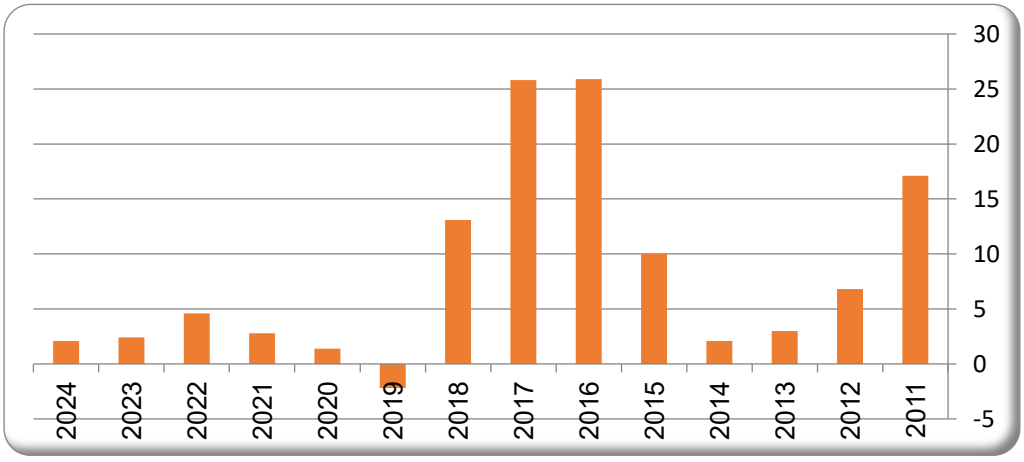

المصدر: إعداد الباحث استناداً على بيانات الجدول رقم (1).

الشكل رقم (2) يوضح الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الفترة (2011-2024م)

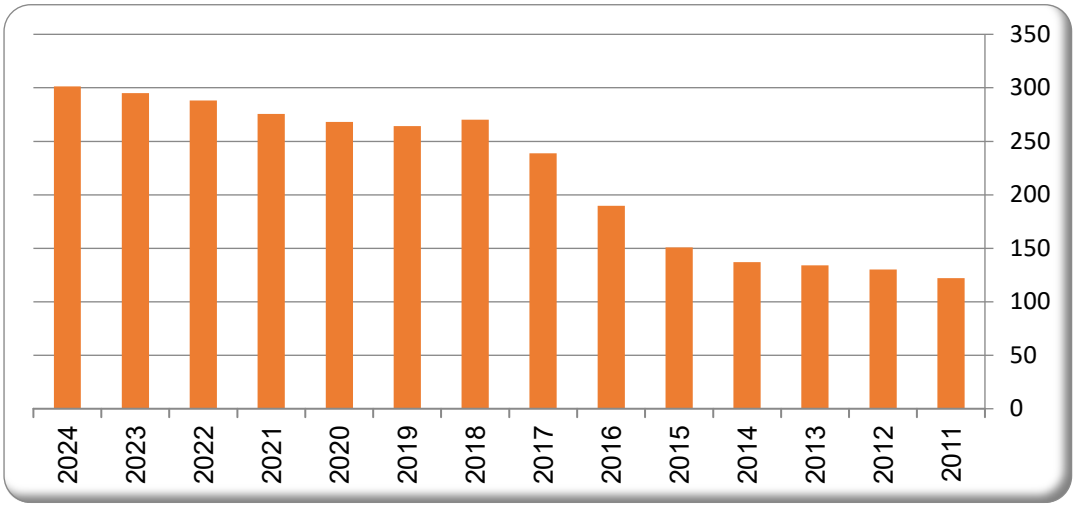

المصدر: إعداد الباحث استناداً على بيانات الجدول رقم (1).

ثامناً ـ الخاتمة:

تؤكد الدراسة أن التضخم في ليبيا ظاهرة معقدة تشترك فيها عوامل داخلية وخارجية، وتتطلب معالجات هيكلية عميقة على مستوى السياسة النقدية والمالية، وتنويع مصادر الدخل، وتحقيق الاستقرار الأمني والسياسي.

1- النتائج:

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يعد التضخم في ليبيا ظاهرة متعددة الأبعاد؛ إذ يرتبط جزء منه بالجانب النقدي، في حين ينشأ جزء آخر عن دافع الطلب بسبب الإفراط في الإنفاق العام، في حين يعود جزء كبير ثالث إلى أسباب خارجية متمثلة في التضخم المستورد.
- تعتمد ليبيا على مصدر وحيد في توفير العملة الأجنبية أدى إلى ارتباط العرض منها على المتغيرات في السعر والإنتاج على هذا المنتج خصوصاً بعد اقتراب المصرف المركزي من استنفاد الاحتياطي وتقنين صرف العملة الأجنبية بقيود ولوائح لا تخضع لظروف السوق.
- شهد معدل التضخم السنوي العام خلال فترة الدراسة تذبذباً في معدلاته بين الزيادة والنقصان، وذلك راجع للأحداث السياسية والاقتصادية، وعدم الاستقرار الأمني نتيجة للحروب التي تمر بها البلاد.

- الضغوط على الفئات محدودة الدخل، مما تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، وتؤدي إلى امتصاص جزء كبير من دخول الأفراد، وبالتالي تقليل الدخول الحقيقية لهم تسبب انخفاض في مستويات المعيشة.
- سجل معدل التضخم السنوي العام أعلى معدل له عام 2016م، حيث بلغ (25.9%)، في حين سجل أقل معدله في عام 2019م الذي بلغ (2.2%)، وذلك راجع للحروب والأحداث السياسية والأمنية والاقتصادية التي مرت بها ليبيا.
- أدى غياب الاستقرار الأمني وزيادة الصراعات والانقسامات السياسية في ليبيا إلى تفاقم ظاهرة التضخم، وكذلك تمويل العجز في الميزانية العامة للدولة وتغطية النفقات الحكومية عن طريق إصدار وطباعة العملة الجديدة والإنفاق من احتياطيات العملة الصعبة لدى المصرف المركزي.
- ضعف السياسة النقدية في ليبيا أدى إلى ازدياد أزمة ارتفاع الأسعار، كما أن وجود عجز في السياسة المالية في ليبيا متمثلة في تدني وانخفاض حجم الإيرادات الغير نفطية مثل الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها كل ذلك أدى ظهور ظاهرة التضخم التي يعاني منها الاقتصاد الليبي.
- ان أزمة انخفاض قيمة الدينار الليبي مقابل العملات الأخرى وانخفاض قوته الشرائية كان له الدور البارز في ظهور ظاهرة التضخم.
- من الآثار المترتبة عن ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي تنامي الفساد المالي والإداري، وظهور نشاطات غير مشروعة مثل ظهور الشركات الوهمية وغيرها.
- يؤدي ارتفاع أو انخفاض معدل التضخم إلى ارتفاع معدلات أسعار الفائدة، وبالتالي يقلل من إقبال المستثمرين ورجال الأعمال على الاقتراض, في حين انخفاضها يشجع على الافتراض والاستثمار، مما ينعكس على مضاعفة الاستثمار ومتابعة الاقتصاد الوطني وتحسن قيمة العملة الوطنية.
- نلاحظ خلال فترة الدراسة أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك في زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة، وذلك راجع لعدم الاستقرار الأمني والظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد، وإغلاق للحقول والموانئ النفطية وتوقف إنتاج وتصدير النفط الخام، وتقلبات أسعار النفط العالمية في بعض سنوات الدراسة والتي أدت إلى تراجع إيرادات النقد الأجنبي، كما ان لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الليبي أثر كذلك على الإيرادات وبالتالي على زيادة أسعار معظم السلع.

- تؤثر ظاهرة التضخم سلباً على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتقلص مؤشرات الاقتصاد الكلي، مما تؤدي إلى زيادة في الانفاق العام نتيجة انخفاض القوة الشرائية للنقود والتباطؤ وارتفاع مستويات البطالة.
- إن ظاهرة التضخم ظاهرة خطيرة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي تؤدي إلى تخلف اقتصاد الدولة ويعجز عن توظيف كل إمكانياته وثرواته نحو التنمية والتطور في شتى قطاعاته الإنتاجية، خاصة إذا كان اقتصاداً نامياً، كما تؤدي هذه الظاهرة السلبية على تعميق الفجوة بين مختلف فئات المجتمع، وتزيد من البؤس والفقر.
- يظهر تحليل معدل التضخم السنوي العام في ليبيا أن الأحداث السياسية والأمنية والاقتصادية التي مرت بها منذ عام 2011م، من اندلاع الحروب وقفل الحقول النفط وتوقف إنتاج النفط وتصديره، وتقلبات أسعار النفط العالمية، لها تأثير على المستوى العام لأسعار السلع، وبالتالي على معدلات التضخم خلال فترة الدراسة.

2- التوصيات:

من خلال ما توصلت إليه هذه الدراسة نتائج، فأن معالجة ظاهرة التضخم في الدول النامية ومنها ليبيا يأتي بالأساس، ومن أهم التوصيات:

- ضرورة توحيد السلطات النقدية في ليبيا، والمتمثلة في مصرف ليبيا المركزي، وتفعيل الأدوات النقدية المعطلة، والعمل على تقليص الإنفاق الحكومي بكافة أشكاله ورفع معدل الضريبة على ربحية الأنشطة التي لا تعكس آثار ايجابية على الاقتصاد الوطني.
- ضرورة تنمية وتطوير القطاع النفطي ليعود مستوى الإنتاج إلى المعدلات السابقة المعتادة، وانتعاش الصادرات النفطية وتوجيه معظم الإيرادات نحو زيادة الإنتاج.
- العمل على الحد من ظاهرة التضخم بتفعيل دور الرقابة على المنافذ الجمركية للدولة (بحرية، جوية، برية)، والسيطرة على إقرارات الدخول والخروج للسلع الموردة والمصدرة والتهريب للبضائع المستوردة، فأنه لا بديل للحد من هذه الأزمة أو إنهائها إلا برفع الدعم.
- العمل على وضع خطط واستراتيجيات لإعادة هيكلة الاقتصاد الليبي، ومعالجة الأوضاع الاقتصادية الداخلية للدولة باتجاه هيكلية اقتصادية متوازنة.
- العمل على تنويع مصادر الدخل القومي للدولة، بدلاً من الاعتماد على مصدر وحيد للدخل (النفط) بغية احتواء التقلبات التي تحدث في هذا المصدر.

- العمل على تركيز السياسة الاقتصادية لإزالة الصعوبات التي تواجه العرض والصعوبات الهيكلية حتى يتمكن الاقتصاد من رفع إمكانياته.
- العمل على الحد من ظاهرة التضخم، وذلك بالسماح بالاستيراد للسلع ذات الأسعار المنخفضة، والتي تكون تكلفتها أقل من تكلفة الإنتاج المحلي وزيادة الصادرات ذات المرونة القليلة، والتي تؤدي إلى حصول على العملات الأجنبية ثم زيادة الاستثمار المحلي.
- زيادة الوعي الاجتماعي للمجتمع الليبي وذلك بتقليل الإنفاق العام، وتوجيه المواطنين لزيادة مدخراتهم بدلاً من إنفاقها على السلع الاستهلاكية أو توجيه طلبهم على الأشكال الأخرى من الأوراق النقدية مثل الأسهم والسندات لكي ينخفض عرض النقود إلى المستوى الضروري.
- العمل على تحقيق معدلات تضخم متدنية، وذلك عن طريق السياسات التي تساعد على انخفاض التضخم والسياسات التي تقلل من عرض النقود وذلك بإتباع سياسة انكماشية بتقليل الإنفاق العام.
- العمل على معالجة صعود مستويات التضخم تكون عبر آليات تعمل عليها الدولة تبدأ من تقنين إصدار العملة، وإيجاد موازنة مناسبة فيما بين الموارد المتاحة والحاجة إليها لتخفيض الضغوط التضخمية وتقوية ميزان المدفوعات.
- العمل على ضرورة تعزيز قيمة الدينار الليبي في ضوء اعتماد السوق المحلية شبه الكامل على السلع المستوردة، إضافة إلى دعم استقلالية مصرف ليبيا المركزي، وترشيد الإنفاق العام، وتنظيم عمليات الإقراض وتوجيهها نحو المشاريع الإنتاجية، بما يسهم في تحقيق الحد الأدنى من الأمن الغذائي.
- العمل على زيادة تدفقات النقد الأجنبي من مصادره وجذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر عبر مشاريع الشراكة، للاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا العالمية للتقليل من التكاليف الإنتاجية، وفي نفس الوقت تشجيع القطاع الخاص والمؤسسات الاقتصادية والمتوسطة على الاستثمار في الميادين التي تحقق فوائض القيمة الأكثر ارتفاعاً، والتي تعطي منتجات قادرة على منافسة السلع المستوردة، على الأقل في ميادين تخصصها، وعلى الخصوص في ميادين الزراعة والصناعة التحويلية المتعلق بذلك.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

الهوامـــــــــــش :

[1]- مصطفى رشدي شيحه، اقتصاديات النقود والمصارف والمال، 2005م، ص630.

2- مصطفى عبدالله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية، 2005م، ص ص174-173.

[3]- عبدالمنعم راضى، النقود والبنوك، 2008م، ص ص90-100.

4- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والسياسة النقدية، مديرية دار زهران للنشر، عمان، 2009م ، ص280.

5- عقيل جاسم عبدالله، النقود والمصارف، منشورات الجامعة المفتوحة، 2004م، ص200.

6- باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد (وجهة نظر النقديون)، ترجمة: د. طه عبدالله منصور وآخرون، دار المريخ للنشر، 2009م، ص581.

(*) سعر الفائدة الرسمي = سعر الفائدة الحقيقي + معدل التضخم المتوقع.

7- عقيل جاسم عبدالله، النقود والمصارف، مرجع سبق ذكره، ص204.

المراجع:

1- احمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران، حلب، سوريا، 2013م.

2- باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد (وجهة نظر النقديون)، ترجمة: د. طه عبدالله منصور وآخرون، دار المريخ للنشر، 2009م.

3- رمزي زكي وآخرون، التضخم في العالم العربي، المؤسسة الجامعية للنشر، 2010م.

4- عبدالحسين جليل الغالبي وآخرون، أساسيات النقود والبنوك، ط1، النجف الشريف، 2016م.

5- عبدالمنعم راضي، النقود والبنوك، 2008م.

6- عقيل جاسم عبدالله، النقود والمصارف، منشورات الجامعة المفتوحة، 2004م.

7- على الجروشي وآخرون، تحليل ظاهرة التضخم المستورد ومؤشراته في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2013)، مجلة البحوث الاكاديمية (العلوم الانسانية)، العدد 19، يوليو 2021م.

8- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، تقارير اقتصادية، نشرات اقتصادية، أعداد مختلفة.

9- مصطفى رشدي شيحه، اقتصاديات النقود والمصارف والمال، منشورات دار المعرفة الجامعية، 2005م.

10- مصطفى عبدالله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2005م.

11- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والسياسة النقدية، مديرية دار زهران للنشر، عمان، 2009م.